ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 16 العدد: 03(2022) ص231-242

دراسة المحددات السعرية لخريطة النفط العربي على المستوى العالمي خلال الفترة 2010-2018

A study of the price determinants of the Arab oil map at the global level during the period 2010-2018

حمادي موراد	فرج الله احلام	محنان صبرينة
جامعة سطيف 1 LPIEEM (الجزائر)	جامعة سطيف 1 LPIEEM (الجزائر)	جامعة سطيف 1 (الجزائر)
mourad.hamadi@univ-setif.dz	ahlem.ferdjallah@univ-setif.dz	mahnanesabrine@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال: 2021/08/01

تاريخ القبول: 2021/12/12

الكلمات المفتاحية:

- ✓ النفط العربي؛
- ✓ سوق النفط العالمي؛
- ✓ أسعار البترول.

الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة معرفة المحددات السعرية لخريطة النفط العربي على المستوى العالمي للفترة 2010-2018، وذلك من خلال التعرف على خصائص النفط العربي، ومكانته على خريطة البترول العالمية، ثم التطرق الى تقلباته السعرية للفترة 2010-2018، ودراسة محدداته السعرية، وقد توصلت الدراسة إلى أنه النفط العربي تميز بالجودة العالية والتكاليف المنخفضة واستحواذ دوله على الاحتياط والإنتاج العالمي، الأمر الذي جعل منها محط أطماع الدول الصناعية الكبرى، والتي أخذت تحتكره من خلال شركاتها الاستثمارية البترولية، وعمليات تكريره في مصانعها، وجعل منها المتحكم الرئيسي في آليات الانتاج والتسعير والتوزيع.

Article info

Received 01/08/2021

Accepted 12/12/2021

Keywords:

- ✓ *Arab oil ;*
- ✓ *the global oil market ;*
- ✓ *Petroleum prices;*

Abstract :

Through this study, we aim to try to know the price determinants of the Arab oil map at the global level for the period 2010-2018, by identifying the characteristics of Arab oil and its position on the world oil map, then addressing its price fluctuations for the period 2010-2018, and studying its price determinants, The study found that despite the Arab oil's high quality and low costs, and its countries 'acquisition of reserves and global production, it made it the focus of the ambitions of the major industrialized countries, which took a monopoly on it through its petroleum investment companies and its refining operations in their factories, and made them to control the mechanisms of production, pricing and distribution.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. المقدمة:

يعد النفط المصدر الاساسي للطاقة في العالم، ومصدرا لاستخراج ما لا يقل عن إحدى عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم، والمادة الاساسية للصناعة واهم متغير في التجارة الدولية، ونظرا لاستحواذ دول النفط العربية على ما يقارب من ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط وثلث الإنتاج العالمي، جعلها تحتل أهمية خاصة على المستوى العالمي، وغدت موارده المالية المصدر الاساسي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط والمتمثلة في كل من الجزائر والعراق والكويت وليبيا وقطر والسعودية والامارات العربية، تونس ومصر وسوريا والبحرين، حيث تعتمد بشكل كبير عليه بحيث تساهم صادراتها منه في بعض منها بأكثر من 75 % من الناتج المحلي الاجمالي وبنحو 85 % من صادراتها الاجمالية، بينما تغطي عائدات النفط حوالي 100 % من خطط استثمارات القطاع العام، الا أن تقلبات الاسواق النفطية جعلت من دول المنطقة عرضة للتأثر بشكل كبير للتغيرات السعرية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وجعل منها أهم مناطق الصراع بين الدول الكبرى بهدف السيطرة على المصادر والاسواق، والرغبة في التحكم في آليات الانتاج والتسعير والتوزيع.

1.1. اشكالية البحث :

مع التقلبات الكبيرة التي تعرفها السوق النفطية وما ينجر عنها من انعكاسات سلبية على الدول العربية النفطية، كان لابد من دراسة الأسباب والعوامل المفسرة والمحددات المتحكمة في خريطة سوق النفط العربي على المستوى العالمي، ومن خلال هذه المداخلة سنحاول الاجابة على الاشكالية التالية:

ما هي المحددات السعرية لخريطة النفط العربي على المستوى العالمي للفترة 2010-2018؟

انطلاقا من **فرضية** أن استحواذ الدول العربية على الجزء الأكبر في العالم من حيث حجم الاحتياط والانتاج النفطي، سيمكنها من التحكم في مختلف متغيرات السوق النفطية

2.1 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

- بيان أهمية النفط العربي ودوره في الاقتصاد العالمي؛
- تحليل وتقييم دور النفط في تحديد معالم الخريطة الاقتصادية للدول العربية على المستوى العالمي؛
- محاولة دراسة العوامل المسببة للتقلبات السعرية للنفط، والتي جعلت دول النفط العربية عرضة للتأثر بشكل كبير بالعديد من الازمات المالية والاجتماعية والسياسية؛
- التعرف على اساليب الدول المتقدمة الكبرى للسيطرة على الأسواق النفطية، وخاصة النفط العربي.

3.1 أهمية البحث :

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية النفط بشكل عام كمصدر رئيسي للطاقة في العالم والسلعة الأكثر وفرا وتوفيرا لإنتاج هذه الطاقة، كما أن صناعاته تعتبر أضخم الصناعات في العالم، إذ انها تنتج مئات السلع وتوظف الملايين من الاشخاص، كما يعد النفط ذو أهمية خاصة بالنسبة للدول العربية المنتجة له، اذ يلعب دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأقطار، باعتباره سلعة استراتيجية ومهيمنة على صادرات هذه الدول، وبالرغم من أنها تسيطر على الجزء الأكبر في العالم من حيث حجم الاحتياط والانتاج، الا أنها لم تتمكن من التحكم في أسعاره نتيجة هيمنة الدول الصناعية الكبرى

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

على تكريره واستهلاكه وتحكمها في العلاقات الاقتصادية الدولية، الشيء الذي جعلها تسيطر على الأسواق النفطية وتحديد معالم توظيف فوائضها المالية.

2. خصائص النفط العربي: يتميز النفط العربي بعدة ميزات بارزة أهمها:

1.2 انخفاض تكاليف انتاج النفط العربي: تعتبر من أرخص تكاليف انتاج النفط في المناطق الأخرى في العالم، حيث تبلغ تكلفة استخراج برميل النفط في السعودية - مثلاً – ما بين دولار إلى دولارين، بينما بلغت التكلفة الإجمالية - بما في ذلك النفقات الرأسمالية - بين أربعة وستة دولارات للبرميل .(Favennec, 2007, p. 8) مقابل 15 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن استخراج النفط من الحقول البحرية والمياه العميقة أغلى بكثير من الحقول البرية لصعوبة الوصول إليها، ففي نيجيريا تصل نحو 30 دولاراً للبرميل مقارنة مع تكاليف استخراج النفط من الحقول البرية والمقدرة بنحو 15 دولاراً (جريدة الاتحاد الاماراتية، 2020). وتعود اسباب هذه الميزة التي يتصف بها النفط العربي الى ما يلي (بلقة، 2013، صفحة 70):

- اتسام أبار النفط ببلدان الشرق الاوسط بأنها ذات احتياطات كبيرة تتوافر فيها امكانيات التدفق الذاتي، وكمثال على ذلك النفط العراقي حيث يتواجد ما نسبته 68.7 بالمئة من الاحتياطات في ثلاث حقول فقط، وأكثر من 92 بالمئة من الاحتياطات موجود في أفضل 8 حقول؛
- أن معظم مكامن النفط العربية قريبة من سطح الأرض ولا تحتاج إلى حفر عميق؛
- أن خاصية غزارة البئر الانتاجية تزيد من معدل تدفق البئر من البترول بنفقات استخراج اعتيادية وهو ما يؤدي الى انخفاض متوسط التكلفة الكلية لإنتاج البئر من البترول، اذ تمثل سبعة من حقول السعودية طاقة انتاجية مشتركة تبلغ 7.25 مليون برميل يوميا؛
- تمتلك المملكة العربية السعودية أكبر حقل تم اكتشافه على الإطلاق (حقل الغوار)، الذي يحتوي على 16.4 مليار طن ما يقارب 120 مليار برميل في الأصل، عندما تم اكتشافه في عام 1948. ويمثل هذا الحقل وحده تقريبا مجمل الاحتياطيات العالمية الثانية التي تزخر بها حاليا إيران (Sébille-Lopez، 2009، صفحة 199)؛
- أن الحقول النفطية الرئيسية تقع في المناطق البرية القريبة من المياه العميقة، أي القريبة من موانئ التصدير، مما خفض من تكاليف نقله.

2.2 موقعه الاستراتيجي بين الشرق والغرب: الموقع الجغرافي لمناطق انتاج البترول يشكل مركزا متكاملا لإنتاج وتصدير البترول الى اسواق الاستهلاك الرئيسية، اذ أن قرب مناطق الانتاج البترولي من مواقع الاستهلاك يترتب عليه انخفاض في النفقات المتعلقة بالنقل، فالموقع المتوسط للخليج العربي بين الشرق والغرب يمكنه من تزويد قارات آسيا واستراليا وأوروبا الجنوبية والشمالية، كما توفر قناة السويس مسافات تقدر بآلاف الاميال لتزويد اوروبا بالطاقة.

3.2 جودة النفط العربي: يعتبر النفط العربي من أجود أنواع النفط في العالم، وذلك لانخفاض نسبة الكبريت وخلوه من الشوائب وهي من أهم محددات سعره في الاسواق العالمية، كما يتميّز الجزء الأكبر من إنتاج النفط الخام في دول الأعضاء لمنظّمة أوابك من الأنواع متوسّطة الكثافة، بالإضافة الى أن توزيع نوعيّات النفط الخام المنتج في دول الأعضاء– المنتج في منطقة الشرق الأوسط – كان الجزء الأكبر منها من النوعيّة المتوسّطة الحامضيّة، حيث وصلت نسبتها إلى 82 % في المملكة العربية السعودية، و97.6 % في دولة الكويت، و100% في مملكة البحرين، و100% في جمهورية العراق و52% في دولة الإمارات العربية المتحدة، و82% في جمهورية مصر العربيّة، أمّا بالنسبة للأقطار الأعضاء في شمال أفريقيا، فإنّ الجزء الأكبر من الإنتاج هو من

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

النوع الخفيف والحلو، حيث شكّلت تلك النوعية نسبة 100% من إنتاج الجزائر، ونسبة 95% من إنتاج ليبيا. بينما تنتج تونس كميّات قليلة من النوع الحامضي (لهب عطا، 2020)، وبسبب جودة النفط العربي فقد انخفضت تكاليف تكريره.

4.2 ضخامة كميات الاحتياطات النفطية العربية: والتي بدأت تتضح هذه الميزة بشكل متزايد منذ سنة 1945 عندما بدأت تظهر نتائج عمليات الاستكشاف الاولية التي تمت قبل الحرب، والتي جعلت من الدول الصناعية الكبرى تعتمد على النفط العربي كمصدر مهم للطاقة وكمادة خام للصناعات البتروكيماوية، فمعظم احتياجاتها من النفط تأتيها من الدول العربية، وذلك بحكم تناقص انتاج بقية المناطق النفطية الاخرى في العالم مثل منطقة بحر الشمال (Bussière و Dumoulin، صفحة 108)، وارتفاع تكاليف الانتاج فيها من جهة أخرى، حيث أخذت دول غرب أوروبا تزيد اعتمادها على بترول الشرق الأوسط بصورة كبيرة، فقد ازدادت درجة الاعتماد من 20% من جملة استهلاك البترول قبل الحرب العالمية الثانية إلى 43% سنة 1947 ثم إلى 85% العام 1950، ولاحقًا زاد الطلب الغربي وغيره من الدول الصناعية على بترول الشرق الأوسط، طوال العقود التي تلت في القرن الماضي وصولًا إلى مرحلتنا الراهنة بنسب تصاعدية (Giraud و Boy de La Tour، 2007، صفحة 43)، ويرجع ذلك إلى ما يلي (سرور، 2020):

- قُرب حقول بترول الشرق الأوسط من السوق الأوروبي جغرافيا؛
- النفوذ الكبير للدول الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط، حيث كانت فرنسا تسيطر على دول المغرب العربي (الجزائر)، وإنجلترا تسيطر على دول الخليج (الكويت ودولة الامارات وقطر والبحرين وعمان)؛
- كذلك كانت الدول الأوروبية لها صلاحيات واسعة لاستغلال آبار دول الشرق الأوسط، عن طريق الشركات التابعة لها، ومنها: الشركة الفرنسية للبترول Total CFP والشركة البريطانية BP وشركة شل (المملوكة مشاركة بين إنكلترا وهولندا). وقد كانت هذه الشركات تبيع بترولها للدول الأوروبية بالعملات المحلية لهذه الدول؛
- عدم استطاعة الولايات المتحدة الأميركية إمداد دول أوروبا واليابان باحتياجاتها من البترول، بسبب توقعها حدوث نقص بترول عالمي، وبالتالي فهي معنية بإيجاد بدائل لتغطية هذه الحاجات.

3. مكانة النفط العربي على خريطة البترول العالمية للفترة 2010-2018

1.3 الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام

تتميز معظم الدول العربية بأنها تمتلك معظم حقول النفط التي توجد في العالم، كما أن التنقيب في دولها يعتبر من أقل التكاليف في التنقيب واستخراج البترول من باطن الأرض، وقد قدرت منظمة الطاقة العالمية إن إنتاج البترول في الدول العربية الأساسية وهي السعودية والكويت والإمارات يتراوح ما بين 3-5 دولار أمريكي لكل برميل من النفط. وفيما يخص النشاط الاستكشافي خلال عام 2017، حققت الدول العربية 93 اكتشافاً جديداً، منها 63 اكتشافا للنفط، و30 اكتشافا للغاز الطبيعي ومن ضمن هذه الاكتشافات 91 اكتشافاً جديداً في الدول الأعضاء في أوابك، منها 63 اكتشافاً للنفط و28 اكتشافاً للغاز الطبيعي.

الجدول رقم 1: الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام من اجمالي العالم (%) للفترة 2010-2018

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
47.9	48.8	48.9	48.2	48.2	54.5	54.7	55.4	56.3	أوابك OAPEC
0.7	0.7	0.7	0.7	0.6	0.7	0.7	0.7	1.1	الدول العربية الأخرى
48.6	48.9	49.6	48.8	48.9	55.3	55.4	56.1	57.3	اجمالي الدول العربية
49.3	47.8	48.5	47.7	47.8	54.0	54.1	54.8	55.7	دول اوبك العربية
68.9	69.2	70.3	69.3	69.3	78.7	78.6	79.5	80.5	اوبك OPEC

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

اجمالي العالم	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: الأوابك، 2013، 2016، 2018، ص. 8..14 British Petroleum, (2019), P.

يتبين لنا من خلال ملاحظة نسبة إجمالي الاحتياطي النفطي العربي مقارنة بإجمالي الاحتياطيات العالمية أنها آخذة في التناقص خلال فترة الدراسة وهذا ما يثبت أن هذه الثروة الطبيعية آخذة في النضوب.

وبحسب إحصاءات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك/ الدول الأعضاء في المنظمة هي: السعودية، الإمارات، البحرين، قطر، الكويت، الجزائر، مصر، تونس، ليبيا، العراق، سوريا) فإن إجمالي الاحتياطي النفطي العربي للدول الأعضاء في أوابك قدر بنحو 705 مليار برميل في عام 2018، وهو ما يمثل 47.9 % من إجمالي الاحتياطيات العالمية أما احتياطيات النفط في الدول العربية مجتمعة فقدرت بحوالي 714.5 مليار برميل، تمثل نحو 48.6 % من إجمالي احتياطيات العالم من النفط التقليدي، وهي متقاربة جدا مع قيمتها في سنة 2017 حيث قدرت بحوالي 714.4 مليار برميل، مشكلة انخفاضا نسبته 0.3 % بالمقارنة بإجمالي الاحتياطات العالمية، وتبقى دائما تستأثر بالحصة الأكبر من احتياطيات العالم المؤكدة من النفط خمسة من الدول الأعضاء في منظمة أوابك وهي المملكة العربية السعودية، العراق، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وليبيا، الأمر الذي يؤكد على المكانة الهامة لدول أوابك على صعيد صناعة النفط العالمية، وهو ما يتبين لنا من الشكل التالي:

الشكل رقم 1: احتياطيات النفط الخام الرئيسية لسنة 2018 (آلف المليون برميل)

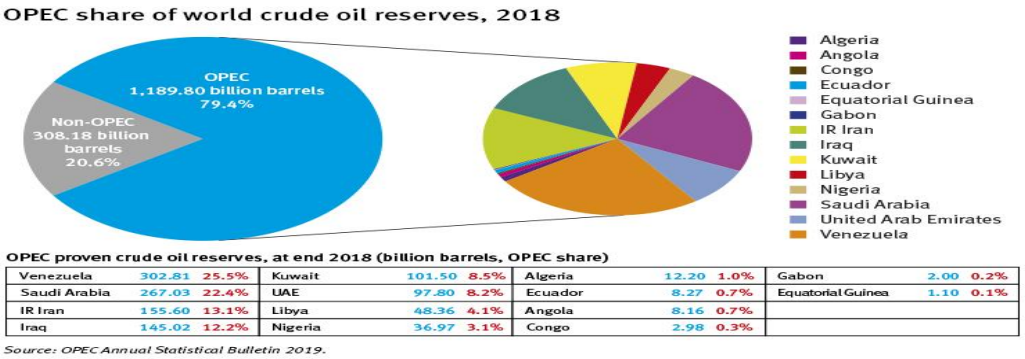

Source: OPEC, 2020, P. 11.

نلاحظ أن المملكة العربية السعودية وحدها تسيطر على حوالي 22.4٪ من إجمالي احتياطيات النفط في العالم، أي ما يقارب ربع الاحتياطي العالمي، وهي تعتبر أكبر ثاني احتياطي عالمي من النفط الطبيعي بعد دولة فنزويلا وهذا ما يبين مكانتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية حول الاسعار النفطية.

2.3 انتاج النفط العربي:

بعد ان كانت الولايات المتحدة الامريكية تسيطر على انتاج النفط في نهاية الحرب العالمية الثانية، فان المجهودات الاستثمارية اتجهت الى دول الخليج وصحراء افريقيا والتي تمثل معظم بلدان الوطن العربي، والتي يعد النفط فيها من أهم مصادر العائدات المالية للبلدان المنتجة له كما أن صناعاته تعتبر أضخم الصناعات في العالم، إذ انها تنتج مئات السلع وتوظف الملايين من الاشخاص، والجدول التالي يبين نسبة انتاج النفط العربي من الانتاج العالمي للفترة 2010-2018.

الجدول رقم 2: انتاج النفط الخام من اجمالي العالم (%) للفترة 2010-2018

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
28.1	27.2	29.5	29.1	28.3	29.1	29.2	30.7	28.3	أوابك OAPEC
1.1	1.2	1.3	1.3	1.4	1.5	1.5	1.5	2.0	الدول العربية الأخرى

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

اجمالي الدول العربية	30.3	32.2	30.7	30.5	29.7	30.4	30.8	28.5	29.2
دول اوبك العربية	26.7	29.4	28.1	27.9	27.1	28.0	28.4	26.3	27.04
اوبك OPEC	41.8	44.1	42.2	42.5	40.3	40.8	40.9	38.3	37.4
اجمالي العالم	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: الأوابك، 2013، 2016، 2018، ص. 11..16 British Petroleum, (2019), P.

نلاحظ من خلال الجدول أن المنطقة العربية تشُكل أهمية خاصة على المستوى العالمي لاستحواذ دول المنطقة على حوالي ثلث انتاج النفط العالمي حيث أنه من أكبر 10 دول منتجة للنفط في العالم هناك أربعة دول عربية وهي الإمارات والكويت والعراق، والمملكة العربية السعودية هي أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، لأن إنتاج السعودية فقط يبلغ حوالي 13،24% من النفط المستهلك في العالم كله، وهي تنتج سنويا ما يعادل 260 برميل من النفط.

وقد بلغ إنتاج الدول العربية في سنة 2018 حوالي 25.7 مليون برميل يوميا مرتفعة بقيمة 1.4 مليون برميل يوميا عن عام 2017 الذي قدر بنحو 24.3مليون برميل يوميا منها محققا بذلك نسبة انخفاض تقدر بنحو 1.1 % بالمقارنة بعام 2016 ويشكل إنتاج الدول العربية من النفط الخام حوالي 29.2 % من الإنتاج العالمي.

3.3 تجارة النفط الخام :

تعد قيمة صادرات النفط المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط والداعم الرئيسي لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية والمصدر الأساسي لميزانياتها، حيث تعبر تجارة النفط الخام عن صادرات وواردات النفط، وهذا ما سنبينه في الجدولين التاليين:

الجدول رقم 3: صادرات النفط الخام للدول العربية للفترة 2010-2018

ألف برميل / يوم

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
أوابك OAPEC	14893.1	15737.8	17332.6	16789.7	15975.8	16549.8	17182.2	16855.7	21972.5
الدول العربية الأخرى	1127.3	1250.3	960.9	849.3	811.6	856.2	888.8	806.0	/
اجمالي الدول العربية	16020.4	16988.2	18293.5	17638.9	16787.5	17406.0	18071.0	17661.7	/
اجمالي العالم	55346	56072	56706	58776	59328	62515	66526	69633	71344
من اجمالي العالم (%)	29	30.01	32.2	30.01	28.3	27.84	27.16	25.36	/

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: الأوابك، 2013، 2016، 2018، ص. 40. British Petroleum, (2019), P. 28.

الجدول رقم 4: واردات النفط الخام للدول العربية للفترة 2010-2018

ألف برميل / يوم

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
أوابك OAPEC	317.8	265.6	291.3	277.0	310.3	317.4	314.0	358.8	/
الدول العربية الأخرى	219.3	171.0	184.8	176.7	169.6	120.0	77.6	70.6	/
اجمالي الدول العربية	537.1	436.6	476.1	453.7	479.9	437.3	391.6	429.4	/
اجمالي العالم	55346	56072	56706	58776	59328	62515	6526	69633	71344
من اجمالي العالم (%)	0.97	0.79	0.84	0.77	0.8	0.7	0.58	0.61	/

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: الأوابك، 2013، 2016، 2018، ص. 41..28 British Petroleum, (2019), P.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن اجمالي الصادرات العالمي من النفط الخام ومشتقاته قد بلغ 71344 ألف برميل يوميا في عام 2018، مرتفعة بنسبة 2.4 بالمئة مقارنة بسنة 2017، وقد استأثرت الدول العربية على ما نسبته 25.36 بالمئة فقط هذه النسبة التي اخذت في النقصان منذ 2010 والتي كانت تمثل آنذاك نسبة 30 بالمئة، أما وارداتها فلم تتعدى نسبة الواحد بالمئة من اجمالي الواردات العالمية.

وتعتبر السعودية الدولة الأولى من حيث صادرات النفط الخام في العالم اعتبارًا من نوفمبر 2019، حيث بلغت صادرات النفط الخام بها 7373 ألف برميل يوميًا، وتضم الدول الخمس الأولى المصدرة له أيضًا العراق والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والنرويج .(Knoema, 2020)

4.3 الاستهلاك النفطي

الاستهلاك النفطي يشمل استهلاك المشتقات النفطية والاستهلاك المباشر للنفط الخام، والجدول التالي يبين نسبة الاستهلاك النفطي في الوطن العربي للفترة 2010-2018:

الجدول رقم 5: نسبة الاستهلاك النفطي في الوطن العربي للفترة 2010-2018

ألف برميل مكافئ للنفط يوميا

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
أوابك OAPEC	5233.1	5393.0	5505.7	5655.2	5808.4	6015.7	5976.9	5989.9	6118
الدول العربية الأخرى	897.8	999.0	1041.5	1055.0	1104.9	1066.8	1091.7	1095.2	1100
اجمالي الدول العربية	6130.9	6392.0	6547.2	6710.2	6913.3	7082.5	7068.7	7085.1	7218

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: الأوابك، 2013، 2016، 2018، ص. 28..British Petroleum, (2019), P. 20

والشكل التالي يبين نسبة استهلاك النفط بالدول العربية مقارنة بإجمالي العالم:

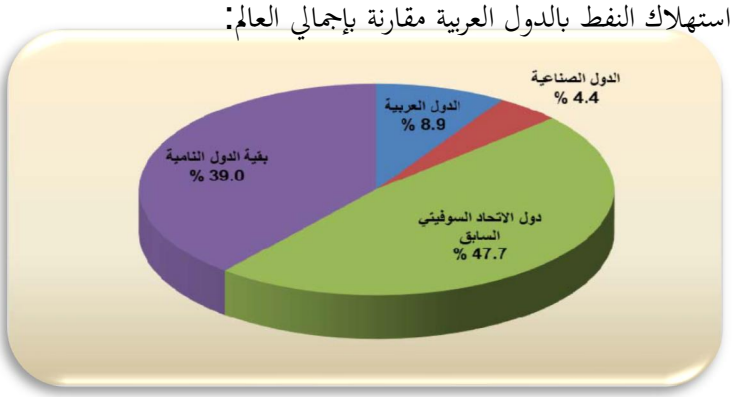

الشكل رقم 2 : استهلاك النفط في الدول العربية والمجموعات الدولية الاخرى لسنة 2017

المصدر: الأوابك، 2018، ص. 81.

ارتفع استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2018 بمعدل 1.9% ليصل إلى 7.2 مليون برميل مكافئ للنفط يومياً، منها 6.1 مليون برميل مكافئ للنفط يومياً في الدول الأعضاء و1.1 مليون برميل مكافئ للنفط يومياً في بقية الدول العربية، وبذلك ستبلغ حصة الدول الأعضاء 84.8 % من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية في عام 2018 مقابل 15.2% لبقية الدول العربية، حيث تعتمد الدول العربية اعتمادا شبه كامل على مصادر الطاقة الهيدروكربونية من النفط والغاز الطبيعي حيث بلغت حصة هذه المصادر 98.3%من إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2018. ويأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الأولى من ناحية حصته في إجمالي استهلاك الطاقة حيث يلبي 49.4% من متطلبات الطاقة في عام 2018، ويأتي النفط

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

في المرتبة الثانية حيث بلغت حصته 48.9% في عام 2018 ويساهم الفحم بحصة تقارب 1%، كما تساهم الطاقة الكهرومائية مساهمة بسيطة بلغت 0.7% (OAPEC، 2018، صفحة 81).

4. التقلبات السعرية في السوق النفطية للفترة 2010-2018

هناك العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر في السوق العالمية للنفط والتي أدت الى تقلبات وتغيرات متباينة على حركة أسعار النفط الخام، وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 3: تغيرات أسعار النفط للفترة 2010 - 2019

Source: macrotrends, 2020.

ونلاحظ من المنحنى تقلبات كبيرة بأسعار النفط ترجع الى أسباب متعددة، ويمكن تقسيم هذا الرسم الى ثلاث فترات كالتالي:

1.4 الفترة الاولى: منذ 2010 ولغايه 2014 بقي متوسط أسعار نفط خام برنت يدور حول 110 دولارات للبرميل تقريبا على الرغم من كفاية في الإنتاج من النفط الخام، ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك هو الأجواء الجيوسياسية التي أوجدت قلقا كبيرا في سوق النفط من انقطاع إمدادات النفط الخام، وما نتج هنا من ارتفاع في التكاليف بصفة عامة،كما شهدت المنطقة العربية اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية منذ 2011 سميت بالربيع العربي؛ مما ادى إلى انقطاع إمدادات الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن، اذ فقد السوق نحو 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تستطيع أوبك تعويض الكمية مما ادى الى ارتفاع أسعار النفط منذ ذلك الحين فوق مستوى 100 دولار، واستمر الارتفاع الى عام 2012، اذ فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظرا على تصدير النفط الإيراني تسبب بخروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق، مما فاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني؛ أبقى أسعار النفط عالية.

2.4 الفترة الثانية: منذ 2014 ولغايه 2016 بدأت أسعار نفط خام برنت بالتهاوي منذ شهر جوان 2014، وقد انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2015 بشكل ملحوظ، لتصل الى أقل مستوياتها منذ عام 2010، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 33.6 و 62.2 دولار/ برميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 49.5 دولار للبرميل مشكلا بذلك انخفاضاً بحدود 46.7 دولار للبرميل، أي ما يعادل نسبة انخفاض 48.5% بالمقارنة مع عام 2014.

والتي كانت نتيجة لتأثير جملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة، ومن العوامل الرئيسية التي ادت إلى تهاوي اسعار النفط خلال هذه الفترة ما يلي (OAPEC، 2015.، صفحة 46):

- تعد وفرة الإمدادات العالمية من ابرز الأسباب التي ادت الى انخفاض اسعار النفط، خصوصا بعد نجاح تجربة مصادر النفط والغاز غير التقليدية (الصخرية) في الولايات المتحدة الأمريكية وما ادت اليه من زيادة كبيرة في اجمالي انتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج اوبك بلغت 2.6 مليون برميلا يوميا خلال عامي 2014 و2015؛
- ظهور بوادر التباطؤ في معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام، والطلب الصيني بشكل خاص، حيث اتخذت

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الحكومة الصينية خلال السنوات الأخيرة، توجها جديدا نحو تعزيز انتقال الصين الى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلا من قطاع التصدير، وهو ما القى بظلاله على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط؛

- توجه الدول الكبرى المصدرة للبترول الى الحفاظ على حجم انتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض كمية الانتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب؛

- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية تدريجيا منذ بداية عام 2014، الأمر الذي خفض اسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم؛

- زيادة انتاج النفط من بقية الدول مثل روسيا التي وصل انتاجها الى أكثر من 10.7 مليون برميل، والمملكة العربية السعودية عند 10.300 إضافة الى كل من إيران وكندا والعراق، مما أوجد فائض عرض في الاسواق النفطية دون وجود زيادة في الطلب العالمي، خصوصا من الدول الاقتصادية النامية كالصين والهند والبرازيل وبقية دول العالم مع ضعف في النمو الاقتصادي، مما خفض الاسعار بشكل يومي (ملاحي، خوصة، و حجار، 2018، صفحة 311).

3.4 الفترة الثالثة: منذ 2016 ولغايه 2018 شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعات متتالية خلال هذه الفترة إلى أن وصلت في سنة 2018 الى مستويات كانت سائدة قبل عام 2014، حيث بدأ بالتحسُّن التدريجي لتبلغ 81.032 دولاراً في أكتوبر 2018 ثم عاودت الانخفاض إلى 64.748 دولاراً في نوفمبر 2018، ثم تهاوت الى معدل 57.362 دولاراً في ديسمبر 2018، لتبدأ في التحسن منذ جانفي 2019، حيث شهدت السوق النفطية العالمية انتعاشاً خلال الربع الأول من عام 2018، تزامنا مع قرار تمديد اتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه دول أوبك مع بعض منتجي النفط من خارجها حتى نهاية عام 2018 (OAPEC، 2018، صفحة 27)، وانعكاسا لارتفاع الطلب العالمي على النفط مع تحسن أداء الاقتصاد العالمي الذي بدأ في سنة 2017، واستمر هذا الانتعاش خلال الربع الثاني من العام، والذي شهد تعديل اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها، على خلفية تزايد المخاوف بشأن نقص إمدادات النفط العالمية، يأتي ذلك تزامناً مع حالة عدم اليقين بشأن نمو أداء الاقتصاد العالمي، والتي قد تنعكس بشكل سلبي على السوق النفطية العالمية خلال عام 2019 (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 91).

ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تباين اتجاه أسعار النفط ما بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة ما يلي (OAPEC، 2018، الصفحات 52-53):

- التوقعات بشأن ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وضعف الدولار الأمريكي الذي انخفض في نهاية شهر جانفي 2018 إلى أدنى مستوياته منذ شهر ديسمبر 2014 مقابل سلة عملات رئيسية، والتوترات الجيوسياسية، وانخفاض المخزونات النفطية العالمية، وبخاصة مخزونات النفط الخام الأمريكي التي تراجعت إلى ادنى مستوى لها، والتي كان لها دورا رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال الربع الأول من عام 2018؛

- ارتفاع الطلب العالمي على النفط الذي خفف من تأثير قوة الدولار الأمريكي وارتفاع إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، كان لها دورا رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال الربع الثاني من عام 2018؛

- تزايد التوترات الجيوسياسية التي صاحبها تصاعد المخاوف بشأن نقص إمدادات النفط العالمية مع اقتراب دخول الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة الإيراني حيز التنفيذ في الرابع من شهر نوفمبر 2018، والتراجع المستمر في انتاج فنزويلا، إلى جانب انخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية إلى أدنى مستوى لها منذ شهر فيفري 2015، كل هذا كان له دور رئيسي في

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ارتفاع الأسعار خلال الربع الثالث من عام 2018؛

- تزايد المخاوف بشأن زيادة إمدادات النفط العالمية، وتوقعات انخفاض نمو الطلب العالمي على النفط، وضعف بيانات الاقتصاد العالمي خاصة في منطقة اليورو والصين والهند، فضلا عن قوة الدولار الأمريكي، وضعف هوامش التكرير، كان لها دورا رئيسيا في انخفاض الأسعار خلال الربع الرابع من عام 2018.

5. محددات السعر في السوق النفطية

تتأثر السوق النفطية بالعديد من العوامل المتشابكة في ما بينها منها ما له علاقة بأساسيات السوق وبعضها بعيد كل البعد عن ذلك، والتي سنحاول ذكر مجملها في التالي:

1.5 العوامل مباشرة: وهي مختلف العوامل التي تؤثر على قوى السوق النفطية (العرض والطلب) بشكل مباشر أهمها (شذى، 2020):

- زيادة المعروض بسبب التحسينات التقنية خاصة التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي مما ادى الى انخفاض الاسعار؛

- يعد الطلب على النفط من أهمّ العوامل المتحكّمة بأسعار البترول عالمياً، فعندما ترتفع أسعاره يقلّ الطلب عليه، والعكس صحيح، ولكن في المقابل عندما تنخفض أسعار البترول تقلّ الاستثمارات التجاريّةُ المرتبطة به، ممّا يؤدي إلى تأثّر سعر النفط في الأسواق الاقتصاديّة العالميّة، ويميل الطلب على النفط إلى الارتفاع خلال الأوقات الاقتصادية الجيدة وإلى الانخفاض خلال الأوقات الاقتصادية السيئة وارتفاع المؤشرات السلبية؛

- تؤثر منظمة اوبك التي تتكون من ثلاث عشرة دولة بشكل مباشر على اسعار النفط؛ اذ لديها القدرة على التحكم بالأسعار عن طريق تغيير معدلات الإنتاج، وتتحكم الأوبك بـ 40% من امدادات النفط في العالم، التي تمثل 70% من الاحتياطي العالمي؛

- تعد تكلفة الإنتاج من أهم العوامل المؤثرة على الأسعار، فإذا قارناها بين مصدرين مختلفين نلاحظ أن تكلفة استخراج النفط في الشرق الأوسط رخيصة نسبياً مقارنة بغيرها من الأماكن مثل كندا أو الولايات المتحدة الأميركية، وتميل الأسعار إلى الارتفاع إذا تم استنزاف جميع مصادر النفط الرخيصة ولم يتبق سوى المصادر الأكثر تكلفة.

2.5 العوامل غير المباشرة: وهي مختلف العوامل التي تؤثر على السوق النفطية والتي تؤثر على الاسعار بشكل كبير، نذكر أهمها (شذى، 2020):

- الأزمات والكوارث الطبيعية وحالة عدم الاستقرار السياسي، فعلى مر التاريخ شهدت فترات الحروب زيادة كبيرة على طلب النفط؛ وذلك لتخوف المستهلكين من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة مما أدى بدوره إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير وأفضل مثال على ذلك هو ارتفاع اسعار النفط الذي وصل 147 دولارا أمريكيا للبرميل الواحد في عام 2008 اثر الحروب الحاصلة في ذلك الوقت في العراق وأفغانستان (De Fritz, 2020, p. 95)؛

- تؤثر الأزمات الاقتصادية سلبياً على اقتصاد دولة معيّنة، أو مجموعة من الدّول فتزداد معدلات المديونيّة بشكل كبير، ويقلّ الطلب على البترول مع ثباتِ سعره، أو ارتفاعِه، ولكن لا تتمكّن الدولُ من شراء كميّات كافية منه، فتُرغَم حينها على رفعِ أسعاره محلياً، حتى تتمكّن من الوصولِ إلى درجة موازنة قريبة بين السعر العالميّ والمحليّ؛

- تساهم مصادر الطاقة البديلة في توفير الطّاقة للإنسان، وتعدّ بديلة عن استخدام النفط، مما قد يؤثّر على أسعاره سلبيّاً مع مرور الوقت، وهذا ما ظهر جليّاً في العديدِ من الصّناعات الحديثة، التي لم يعد النفط يشكل جزءاً أساسيّاً منها، بل صار له دورٌ

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ثانويٌ فيها، ومن الأمثلة على هذه الصّناعات: اختراع السيّارات الكهربائيّة، التي تعتمد على الكهرباء مصدرا للطّاقة، مع وجود نسبة قليلة من البنزين (أحد مشتقّات البترول)؛ ليساعدَ في تشغيلِها.

- ازدهار إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، أُغرق الأسواق بالنفط منذ ويُرجح أن ذلك هو السبب الذي دفع دول أوبك، وعلى رأسها السعودية إلى الإبقاء على معدل إنتاج النفط الحفري عند مستوياته الحالية دون خفض، مما أدى إلى تراجع حاد في أسعار النفط، ووضع المزيد من الضغوط على كاهل المنافس الأمريكي، كما أن تباطؤ اقتصاد الصين من العوامل التي أحدثت آثارا سلبية انعكست على الطلب العالمي على النفط؛

- تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط نتيجة التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق انتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الامدادات النفطية الى المستهلكين، وتدفع أسعار النفط الى الارتفاع (مهيدي و بوظراف، 2018، صفحة 124).

6. الخاتمة:

يعد النفط المصدر الرئيسي للطاقة على المستوى العالمي، والسلعة الأكثر وفرا وتوفيرا لإنتاج هذه الطاقة، كما أن صناعاته تعتبر أضخم الصناعات في العالم، إذ انها تنتج مئات السلع وتوظف الملايين من الاشخاص واهم متغير في التجارة الدولية، وتزداد أهميته لدى دول النفط العربية لأنه يمثل المصدر الأساسي لإيراداتها المالية والتي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والداعم الرئيسي لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية .

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى:

1.6 نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لخريطة النفط العربية تم التوصل لمجموعة من النتائج والتي نذكر أهمها:

- يتميز النفط العربي بالجودة العالية والتكاليف المنخفضة مما جعله محط اهتمام الدول الصناعية الكبرى؛

- استحواذ الدول العربية على ما يقارب من ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط وثلث الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، ويمثل إنتاج الدول العربية من النفط نحو 30 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي، الأمر الذي جعلها ذات أهمية خاصة على المستوى العالمي، ومحط أطماع الدول الصناعية الكبرى، والتي أخذت تحتكره من خلال شركاتها الاستثمارية البترولية في الدول العربية، وعمليات تكريره في مصانعها؛

- تمثل صادراتها النفطية 70 في المائة من صادراتها الإجمالية، وتساهم إيراداتها النفطية بأكثر من ثلثي إجمالي إيراداتها العامة، مما جعل هذه الدول عرضة للتأثر بشكل كبير بالعديد من التقلبات على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

- منطقة دول النفط العربية لديها القدرة على تلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط الخام والعديد من مشتقاته خلال العقود المقبلة، والتي من المفترض أنها قادرة على تحقيق استقرار الأسعار العالمية للنفط، الا أن الواقع أثبت العكس فقد أصبحت هذه الدول ضحية هذه التقلبات، ومركزا لإشعال فتيل الفتن والصراعات السياسية.

2.6 التوصيات:

حتى تتمكن الدول العربية من التحكم في خريطة النفط العالمية يجب عليها أن تتخذ مجموعة من القرارات والتي نذكر أهمها:

- ينبغي على بلدان النفط العربي التكتل والتنسيق وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، والتي يلعب النفط في هذا المجال الدور الرئيس؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- يجب على الدول العربية اعادة تأميم كل الشركات البترولية واقامة مصانع تكرير وفرز المشتقات النفطية على مستوى أقاليمها الدولية؛
- على الدول العربية تفعيل قطاعاتها المالية والاستثمارية من أجل توظيف عائداتها النفطية داخل أوطانها؛
- يجب على دول النفط العربية تحفيز الاستثمار في مجال التكنولوجيات الصناعية البترولية، سواء التنقيبية أو الاستخراجية أو المستخدمة في تكرير النفط؛
- ينبغي لبلدان النفط العربي تعزيز الإيرادات غير النفطية، وتنويع صادراتها، لأن النفط اضافة الى التأثير السلبي لتقلباته السعرية فأنه ثروة طبيعية آيلة للنضوب وبالتالي يجب أيضا تشجيع الاستثمار في استخراج مصادر الطاقة المتجددة؛
- يجب على المجتمعات العربية أن تستوعب خطورة الفتن ومصادرها وانعكاساتها السلبية على اقتصادياتها.

7. المراجع:

1) British Petroleum (2019), BP Statistical Review of World Energy 2019, Centre for Energy Economics Research and Policy, Heriot-Watt University, 68th edition, London.
2) Bussière .É, Dumoulin .M (2020), Milieux économiques et intégration européenne au XXe siècle, (Bruxelles : EUROCLIO).
3) De Fritz .D (2020), Les coûts et implications de notre demande d'énergie : une analyse comparée, DESS, octobre 2020 : (https://bit.ly/3bRVqAF).
4) Favennec .J-P (2007), Géopolitique de l'énergie: besoins, ressources, échanges mondiaux, (Paris : Editions TECHNIP).
5) Giraud. A, de La Tour .X .B (2007), Géopolitique du pétrole et du gaz, (Paris : Editions TECHNIP).
6) Knoema (2020), Exports of crude oil including lease condensate, World Data Atlas, October 2020: (https://bit.ly/2LY5v45).
7) Sébille-Lopez .Ph, (2009), L'évolution récente des cours du pétrole vue des pays du golfe Arabo-Persique, Hérodote Revue de géographie et de géopolitique, n° 133.
8) بلقة .ا (جوان 2013)، **مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية (الحاضر، المستقبل والتحديات)**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، العدد 10.
9) التقارير الاحصائية السنوية لسنوات: (2013، 2016، 2018)، الكويت، منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك).
10) تقرير الامين العام السنوي الثاني والاربعين (2015)، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت.
11) تقرير الامين العام السنوي الخامس والاربعين (2018)، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت.
12) جريدة الاتحاد الاماراتية، (اكتوبر 2020)، **تكلفة إنتاج النفط في الشرق الأوسط الأدنى عالمياً**، (https://bit.ly/3nXDiru).
13) سرور .ن، (أفريل 2020)، **الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية**، مجلة الدفاع الوطني، لبنان، العدد 96، (https://bit.ly/39DV9OT).
14) شذى .خ. (اكتوبر 2020)، **اسعار النفط العالمية منذ 1960 وتوقعات الى 2025"، الوحدة الاقتصادية مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، (https://bit.ly/3qsksKB).
15) صندوق النقد العربي، (اكتوبر 2020)، **التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة**، الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي، (https://bit.ly/2LxLeCC).
16) لهب عطا .ع، (اكتوبر 2020)، **المعايير والأسس لتصنيف النفوط الخام مع إشارة للنفوط العربية**، جريدة الصباح الجديد، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (https://bit.ly/3nSvua8).
17) ملاحي .ر، خوصة .م، حجار .آ، (2018)، **أثار تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 4، العدد 8، جامعة مستغانم.
18) مهيدي .ح، بوظراف .ا، (2018)، **دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 9، جامعة مستغانم.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)